

في غسل الأجزاء الواجبة والمدونة وقبل استعماله من بعض الروايات أن استحباب
الصباح إنما يكون عند الأثر وأما مع الاستبراء فيكون أقل منه ومنها التحليل
ما قيل فيه الماء بارد وهذا ما خرج به جمع كثير وهو جسد وعده من محل البحث
مخاطف الأذنين ومخاطف الأذنين وما تحت ثدي المرأة والسر والدمج
وأشباهها واستقر الحنفية وهل يستحب تحليل ما ذكر قبل الشروع في الغسل
أو لا يستحب عند غسل العفو صرح بعض الأصحاب بالأول وأطلق واستحب
ذلك من غير ما كان لظن منها إرادة أثناء الغسل وهو يتبعه على تقدير اعتبار
الظن به وصول الماء إلى البثرة لا يرد حصول العلم به وفي أول اشكال وإن كان
احتماله في غاية القوة ولكن لا يوجب ترك الاحتياط بما رجحت العلم إلا أن يكون كثر الشك
والوسوسة فلا اشكال في عدم لزوم العلم بهذا ولو قيل باستحباب التحليل برين
أو كثر جدلا ولود الأمر بين استحباب التحليل ومستحباته كالأوقات والغسل
بصباح نقي الترجيح اشكال ولكن احتمال التحليل في غاية القوة ومنها غسل السدين
قبل الشروع في الأجزاء الواجبة وهذا ما خرج به جمع كثير وهو جسد والأجزاء
بين جميع أفراد الغسل واجبة كانت أو مستحبة فلا يفتقر غسل الحجابية وخرج
الحق بأن المسح على الرأس لا بأس به وإن كان المستفاد من أكثر الأخبار
مضول الاستحباب بالغسل مرة ولا يبعد الحكم بأن التثنية أصل الفردين وخرج
العظم يظهر بأنه يستحب ذلك قبل إدخال اليدين إلا أن يظهر من جملة ثبوت الاستحباب
في جميع الأجزاء حتى الرأس والغسل بالرفق تحت الغيث ونحوه والذي اغتسل من
الأجزاء الصغرى الرأس وهو جسد وهل المقصود من هذا الغسل دفع إزالة البثرة

الرشح

لهية فليست مع العلم بجهتها أو لا بل فلا يكون طيبا يكون بعد ما فيه اشكال
ولكن لا أقرب الشافعي ومنها المشتمية خرج باستحبابها حتى لا يحجب ومقتضى
الطلاق كلامه حصولها بمجرد صدق الاسم وفي أي وقت اتفق إلا أن يدعى ظهور
البيضة التامة والابتداء والاحتياط بها ترفع الأتيان ويحظره ولو ظهر
حتى ابتداءه أو وضعت يديه في الماء فقبل اسم الله وبالله اللهم جعلني من الذين
وأجعلني من المتطهرين ومنها تكمل الغسل لما في كل عضو هذا ما خرج به بعض
الأصحاب وهو جسد ومنها ما ذكره بعض الأصحاب من غسل المسنن من الشعر
وقوله الاستحباب والبيعة اغتسل ما على جسده من الأذى والحياسة ليضاف
غسله الغسل في أطرافه فرفع وهو جسد وخرج بعض الأصحاب ببيان الغسل المستحب
تجزيه وهو جسد وهو غسل الحجابية يجب على الكافر حين وعده حصول ما تفرقه
كما مر جوابه ولكن لا يوجب منه في تلك الحالة فشرحه صحة الإسلام كما مر جوابه وإذا
سلم الكافر الذي جنب في حال الكفر وجب عليه الغسل الحابة ثم ظهر به ولا
يسقط عنه قضاء الصلاة وغيره كما مر جوابه والظان الوضوء والتميم بالنسبة إلى
الكافر والغسل في جميع ما ذكره فيحسان عليه به غير من أحد وجبا ولما لا يستحب
منه حال الكفر ولا يسقطان بالإسلام والظان غسل الحيف والاستحباب
والفحاص وغسل سواها مرات لغسل الحجابية في جميع ما ذكره بالنسبة إلى الكافر
كما أشار إليه بعض الأصحاب والظان الطهارة المستحبة كالواجبة في جميع ما
ذكره ولا فرق في الكافر في جميع ما ذكره من الحيف والذئب والرائد ولو اغتسل ثم
ارتد ثم عاد لم يغسل غسله كما خرج به جماعة وإذا سلم الكافر ولو نيت عند تحقق

كفره